

حالة اللاسلم واللاحرب في الصحراء الغربية ... إلى أين؟

د. بلخيرة محمد⁽¹⁾

ملخص

عقب مرور ما يناهز عن نصف قرن من الزمن، لا يزال ملف النزاع في الصحراء الغربية الذي يعد أهم قضية أمنية تؤرق دول المغرب العربي منذ استقلالها و يشكل حجرة عثرة أمام طموحاتها الإقليمية يراوح مكانه، إذ و على الرغم من المساعي المكثفة للمنظمات الإقليمية و الدولية إلا أنها كلها باءت بالفشل، بفعل تمسك أطراف النزاع المباشرة و غير المباشرة بمواقفها المتصلبة، و التدخلات الخارجية المرتبطة بمصالحها الحيوية في الضفة الجنوبية للمتوسط.

إن إمساك الولايات المتحدة الأمريكية بملف النزاع في الصحراء الغربية بعد تحويله من المنتظم الإفريقي إلى المنتظم الأممي، إنما يندرج ضمن سياق إعادة تموقعها في شمال إفريقيا من خلال توظيفها للأزمة كمدخل للتغلغل في المنطقة عبر فجوات صراع الأطراف المتنافسة، و في إدارتها للتناقضات الجزائرية المغربية عبر انتهاجها للعبة التوازن الاستراتيجي بين الفاعلين الرئيسيين (الجزائر و المغرب)، قصد جلب أنظارهما نحوها و خلق التنافس بينهما، و تاليا إجبارهما على تقديم المزيد من التنازلات لفائدتها، مما يعني حصولها على موطن قدم في المنطقة، مقابل عدم تحمسها -رغم قدرتها- لحل الأزمة، مما يعني أن الولايات المتحدة هي الطرف الأكثر استفادة من استمرار حالة اللاسلم و اللاحرب في الصحراء الغربية.

أما فيما يتعلق بمستقبل النزاع في الصحراء الغربية على المدى المتوسط، فإن المشهد الاتجاهي هو الأكثر ترجيحاً، أي أن الصورة المستقبلية لهذه الأزمة حتى و إن طرأت عليها بعض التغيرات، إلا أنها لن تكون مختلفة كثيراً عما هي عليه الآن و هذا استناداً إلى افتراض أساسي قائم على أساس استمرار الوضع القائم. لذلك، ستمضي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الطرف المحتكر للملف و المستفيد الأكثر من استمرار الوضع القائم، في توظيف لعبة التوازن الاستراتيجي بين الجزائر و المغرب لأطول حقبة ممكنة، طالما بقي الوضع على ما هو عليه بحكم علاقاتها المتميزة بالفاعلين الرئيسيين، دون أن تفرض مقارنة معينة على الطرفين المتنازعين.

Abstract

After about nearly a century, the conflict in the Western Sahara which is considered as the most important security issue haunting the region of the Maghreb countries since their independence by presenting the stumbling block against their regional ambitions, it

1 - باحث بمخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

is at standstill. Despite the intensive efforts that were made by regional and international organizations which all failed because of the direct and indirect conflict parties which are maintaining their rigid stances; as well as the foreign interventions related with their vital interests in the southern Mediterranean.

The united States retention of the file of conflict in the Western Sahara by transferring it from the African organization to the international falls within the context of repositioning itself in North Africa. This is clearly evident through exploiting the crisis as an access for penetrating in the region across the conflicts gaps; and managing the Algerian Moroccan contradictions by adopting the game of the strategic balance between these principal actors (Algeria and Morocco) with the purpose of bringing their attentions and interests and creating a competition between them; and later force them to make more concessions in its favor to gain its satisfaction and bias. Subsequently, the United States is obtaining a foothold in the region in exchange for neglecting or at least uninteresting – in spite of its ability- to solve the crisis. In conclusion, the United States is the most beneficiary party from the situation of no peace and no war in the Western Sahara.

With regard to the future of the conflict in the Western Sahara, the scene is probably heading to lie in the position of no radical change; which means that the future image of the crisis, even with some changes that may take place, would not be too much different from the current one. This opinion depends on a principal supposition based on the continuation of the current situation. Hence, given the United Nations inability to find a peaceful solution satisfying both conflicting parties, adding to that the fact that its decisions are non-mandatory, the United State, as the monopolizing and the most beneficiary party from the continuation of the current situation, would keep as far as it can exploiting the game of the strategic balance between Algeria and Morocco as long as the situation remains the same, taking into account its special relations with the main actors, without imposing any specific approach on the conflicting parties.

مقدمة

مع حلول سنة 2016 تكون قضية النزاع في الصحراء الغربية (الساقية الحمراء و وادي الذهب) قد ولجت عقدها الخامس، أي ما يقارب نصف قرن من الزمن، دون أن يلوح في الأفق أي معطى يؤشر على

إمكانية إيجاد حل سلمي و مرضي للطرفين المتنازعين في ظل تمسك المغرب «بمغربية الصحراء» وجبهة البوليساريو (Polisario) بمبدأ حق تقرير المصير (الاستقلال)، من جهة، و التدخلات الخارجية، من جهة ثانية. فلا الجامعة العربية و لا منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) و لا منظمة الأمم المتحدة تمكنت من نفذ الغبار عن الملف الذي ظل يراوح مكانه.

إلى غاية نهاية الحرب الباردة ظل الاعتقاد السائد لدى الكثير من المحللين السياسيين يقضي بأن الأزمات الدولية و الإقليمية ليست سوى امتدادا للصراع بين قطبي النظام الدولي، أي أملتها قواعد اللعبة الدولية السائدة خلال هذه المرحلة، مما يجعلها مستعصية عن الحل. غير أن تهاوي أحد القطبين مع نهاية القرن العشرين، و بروز القطب الأوحى بقيادة الولايات المتحدة جعل من إمكانية احتواء هذه الأزمات-هما في ذلك أزمة الصحراء الغربية- أمرا ممكنا، خصوصا بعد تحويل ملف النزاع من أدرج منظمة الوحدة الإفريقية إلى أدرج منظمة الأمم المتحدة.

لكن على الرغم من الجولات الماراتونية للمفاوضات المباشرة التي جمعت الوفدين المغربي و الصحراوي على طاولة واحدة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة بمنهاست (ضواحي مدينة نيويورك الأمريكية) خلال سنتي 2007 و 2008 بحضور ممثلي الجزائر و موريتانيا باعتبارهما طرفين غير مباشرين في النزاع، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في اتجاه حل توافقي يستجيب لرغبات الأطراف المعنية بالنزاع، إلى درجة دفعت جبهة البوليساريو التي بدت متشائمة أكثر من أي وقت مضى إلى التلويح باستئناف العمل المسلح ضد القوات الملكية الغربية.

إن إعادة موقع الولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا مع نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة و إمساكها بملف النزاع في الصحراء الغربية بموازاة مع تكريس حالة لا غالب و لا مغلوب في المنطقة، يطرح أكثر من تساؤل: هل أضى النزاع مستعصيا على الولايات المتحدة إلى درجة عجزها عن حله؟ أم أن من مصلحتها استمرار الوضع القائم؟ و إلى متى سيظل الجمود هو سيد الموقف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المحاور التالية.

أولا: نشأة و تطور ملف النزاع

تعود البدايات الأولى لملف النزاع حول الصحراء الغربية إلى مطلع سبعينيات القرن العشرين، حينما اتخذت إسبانيا الاستعمارية -تحت تأثير العمل المسلح لجبهة البوليساريو التي تمكنت من تحرير بعض أجزاء الإقليم، و استجابة للضغوط الدولية الداعية إلى تصفية بقايا الاستعمار في العالم- قرارا يقضي بإجراء استفتاء تقرير مصير الإقليم. و إذا كانت دول الجوار قد باركت انسحاب إسبانيا فإنها اختلفت بشأن مصير الصحراء الغربية. ف فيما سعت كل من المملكة المغربية و موريتانيا إلى تقاسم الإقليم بعد خروج الأسبان، باستناد الأولى على الروابط التاريخية، حيث تعود فكرة «مغربية الصحراء» إلى عام 1955 عندما أعد حزب الاستقلال المغربي ما عرف بـ «الكتاب الأبيض» المتضمن لخريطة «المغرب الكبير» التي توضح الطموحات

الملكية في تشكيل دولة المغرب يفترض أنها تمتد جغرافيا من سبتة-مليلة الخاضعتين لإسبانيا شمالا إلى نهر السنغال جنوبا و من الدخلة الصحراوية-نواكشوط الموريتانية غربا إلى غرداية-أدرار الجزائرتين شرقا) و الذي تبنته الحكومة المغربية عام 1960، و اتكاء الثانية على التماثل الإثني و القبلي بين الشعبين الموريتاني و الصحراوي و اعتبار أن إقليمي شنقيط (موريتانيا) و الصحراء الغربية يمثلان كلا غير قابل للتجزئة.⁽¹⁾ أما الجزائر فقد أقرت بحق الصحراويين في إنشاء دولة مستقلة، تماشيا مع مبادئ سياستها الخارجية المساندة لحق الشعوب المستعمرة في التحرر و الانعتاق، و استنادا إلى «مبدأ حق تقرير المصير» المنصوص عليه في القانون الدولي المتضمن للأشكال و الظروف التي من شأنها السماح للشعوب الخاضعة للاستعمار بتقرير مصيرها بنفسها، مشيرة إلى أن مسألة دمجها ضمن دول أخرى لا ينبغي أن يكون ضد رغبتها و إرادتها الحرة، أو بناء على مبررات و إدعاءات بعض الدول المجاورة.⁽²⁾ فالجزائر -كما يقول أمحمد برقوق- لطالما عبرت عن موقفها المساند لقضايا التحرر في العالم.⁽³⁾

أمام التناقضات و الصراعات البينية لدول الجوار التي طفت إلى السطح، لم تجد إسبانيا -بإيعاز أمريكي- بدا من التخلص من الورطة الصحراوية، فقامت بالتنازل عن إدارة الإقليم -بدل إجراء الاستفتاء- لفائدة كل من المغرب و موريتانيا بموجب اتفاق مدريد الثلاثي (نوفمبر 1975)، قبل أن تحذو موريتانيا حذوها بمقتضى اتفاق الجزائر (1979)، ليحل المغرب محل إسبانيا من خلال إرساله في أكتوبر 1975 لحوالي 350 ألف مستوطن مغربي، و وضع يده على الجزء الأهم من الإقليم (العيون، بوكراع، السمارة)؛ مما أدخل المنطقة في نزاع مسلح استمر إلى غاية 05 سبتمبر 1991 تاريخ وصول القبعات الزرق (المينورسو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى المنطقة.⁽⁴⁾

ضمن سياق لعبة التوازن بين المعسكرين الشرقي و الغربي التي فرضتها قواعد الحرب الباردة، و خوفا من إنشاء دولة اشتراكية في الصحراء الغربية على الطريقة الجزائرية، لعب الدعم الدبلوماسي و العسكري الأمريكي-الفرنسي دورا فاعلا في تحفيز المغرب على فرض الأمر الواقع، المتمثل في احتلال الصحراء الغربية و ضمه لأكثر من نصف مساحة الإقليم عن طريق ما يعرف بـ «المسيرة الخضراء». و ظلت فرنسا منحازة للطرف المغربي نكائية في الجزائر المساندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، و هذا لأسباب معروفة: إقدام الجزائر على تأميم المحروقات، مشاركتها في قطع الإمدادات النفطية على الغرب المؤيد لإسرائيل مما ألحق أضرارا معتبرة بالمصالح الفرنسية، انتمائها إلى المعسكر الاشتراكي و تأييدها المطلق لقضايا لحركات التحرر في العالم الثالث، فضلا عن مسائل خلافية أخرى لا زالت عالقة إلى يومنا هذا.

ففي إطار دعم المعسكر الرأسمالي للمغرب، قدمت الولايات المتحدة دعما لوجيستيكي هاما تمثل على الخصوص في معدات عسكرية و معلومات استخباراتية، إذ ارتفعت قيمة مشترياته من الأسلحة الأمريكية من 8.2 مليون دولار عام 1974 إلى 219.8 مليون دولار سنة 1975، الأمر الذي سمح له بالحفاظ على مواقع متقدمة على الصعيد العملياتي.⁽⁵⁾ في مقابل ذلك، تشكل حلف ثنائي بين الجزائر بومدين و ليبيا القذافي

المحسوبتين على المعسكر الاشتراكي بهدف ضمان الدعم العسكري و السياسي لجهة البوليزاريو باعتبارها حركة تحررية تناضل من أجل الاستقلال، الأمر الذي وضع منطقة شمال إفريقيا في حالة من التوتر و عدم الاستقرار، خصوصا في ظل شروع الأطراف المعنية في سباق محموم للتسلح و زيادة الإنفاق العسكري⁽⁶⁾ بشكل مبالغ فيه.

أمام خطورة الوضع في المنطقة في ظل المواقف المتناقضة لأطراف النزاع المباشرة و غير المباشرة، لقيت أزمة الصحراء الغربية منذ بروزها اهتمام المنظمات الدولية و الإقليمية، بيد أن الأولوية منحت لمنظمة الوحدة الإفريقية للفصل في النزاع لعدة عوامل، أبرزها:⁽⁷⁾

✓ تأكيد محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في أكتوبر 1975 على مسؤولية منظمة الوحدة الإفريقية فيما يخص البحث عن حل سلمي و عادل لقضية الصحراء الغربية.

✓ تخوف الدول الأوربية من إمكانية تحول المشكلة إلى نزاع بين المعسكرين الشرقي و الغربي في ظل أجواء الحرب الباردة، في حالة عرضه على مجلس الأمن الدولي (منظمة الأمم المتحدة).

✓ عجز الجامعة العربية عن إيجاد مخرج للأزمة، و إقرارها بالطابع المعقد للمشكلة الذي يتطلب جهدا سياسيا مكثفا و على كافة الأصعدة.

✓ تدرج إحالة القضية الصحراوية على المنتظم الإفريقي ضمن اقتسام الأدوار الذي أقرته قواعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و حليفها فرنسا التي ظلت تمتلك وضعا متميزا في المنطقة.⁽⁸⁾

علاوة على الدور المحوري الذي لعبت المتغيرات الدولية و الإقليمية التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين- ثمة جملة من العوامل ساهمت في تحويل ملف القضية الصحراوية من أدراج منظمة الوحدة الأفريقية (دائرة النفوذ الفرنسي) إلى أدراج منظمة الأمم المتحدة (دائرة النفوذ الأمريكي)، لعل أبرزها:⁽⁹⁾

◀ التغيير في بنية النظام الدولي و بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى و حيدة تسعى إلى الإمساك بجميع ملفات القضايا الدولية و الإقليمية، بما في ذلك ملف قضية الصحراء الغربية.

◀ تراجع مكانة المملكة المغربية على المستوى القاري و رغبتها في إحالة الملف على مجلس الأمن، و تاليا الاستفادة من فرصة التموقع الأمريكي الجديد في ظل النظام الدولي الوليد الآيل إلى التشكل بحكم العلاقات التاريخية بين البلدين.

◀ مقاطعة المغرب لمعظم مبادرات منظمة الوحدة الإفريقية، رفضه لكل القرارات و الاقتراحات ذات الصلة مبدءاً تقرير مصير الصحراء الغربية التي ظل يعتبرها جزءا من ترابه الوطني، و امتناعه عن إجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليزاريو تحت راية منظمة الوحدة الإفريقية؛ بحجة أن المفاوضات الدولية تتم بين الدول ذات السيادة فقط (عدم توفر «جبهة البوليساريو» على الشخصية القانونية الدولية).

◀ شبح الانقسام و الشلل الذي أصاب المنتظم الإفريقي بسبب الخلافات البينية للدول الأعضاء و عدم قدرتها على معالجة قضايا القارة؛ جراء تضارب المواقف بشأن قضية الصحراء الغربية، لاسيما بعد الإعلان عن إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية عام 1976 و انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984.⁽¹⁰⁾

◀ الحرج الشديد الذي أنتاب بعض الدول الإفريقية الداعمة أو الراضة لمواقف أطراف النزاع و المكلفة باستضافة مؤتمرات المنظمة التي عادة ما تدرج القضية الصحراوية ضمن جدول أعمالها، على غرار ما فعله الغابون في عهد عمر بانغو الذي كانت تربط بلاده علاقة جيدة بالمغرب، عندما تراجعت عن استضافة المؤتمر الإفريقي لدواعي تنظيمية و مالية.

◀ اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بتفادي النزاعات بين الأطراف المتنافسة التي سعى كل منها إلى فرض منطقته الخاص غير عابئ بمساعي المنظمة، أكثر من اهتمامها بالمسألة الصحراوية.

لهذه الأسباب، وافق مجلس الأمن في 29 أبريل 1991 بالأغلبية على اللائحة رقم 610 المنظمة لمخطط السلام في الصحراء الغربية الذي ينص على تكفل منظمة الأمم المتحدة - بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية - بتنظيم و مراقبة استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي،⁽¹¹⁾ و جرى إرسال البعثة الأممية (المينورسو) إلى الأراضي الصحراوية المحتلة بغية الإشراف على عملية تحديد قوائم الأشخاص المعنيين بالاستفتاء الذي تقرر إجراؤه في غضون ثمانية أشهر إلا أن ذلك لم يحدث رغم مرور 25 سنة بسبب تضارب مواقف طرفي النزاع، لاسيما حول الشق المتعلق بتحديد هوية المعنيين بالعملية.

ثانيا: تكريس حالة اللاسلم و اللاحرب

في الواقع، تعد قضية الصحراء الغربية أهم قضية أمنية تؤرق دول المغرب العربي منذ استقلالها، و تشكل حجرة عثرة أمام طموحاتها الإقليمية (الاتحاد المغربي)، بسبب تمسك طرفي النزاع بموقفهما منذ اندلاعه عام 1975، يضاف إلى ذلك المواقف الدولية الفرنسية و الأمريكية تحديدا التي تصب في خانة استمرار الوضع القائم .

01- الجزائر والمغرب على طرفي نقيض

إن التناقضات بين الجارتين الجزائر و المغرب ليست وليدة قضية الصحراء الغربية، بل تعود إلى السنوات الأولى لاستقلالهما، حيث يمثل مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، و طبيعة النظامين السياسيين المتباينين أهم مواطن الخلاف الذي أدى إلى حرب مباشرة بين البلدين عام 1963 و أخرى غير مباشرة. غير أن بروز قضية الصحراء الغربية في منتصف السبعينيات ساهم في تعميق الهوة بين الجانبين و جعل منها محور التناقض، بسبب مواقف الطرفين المتعارضين بشأنها. ففيما تعتبر الجزائر احتلال المغرب للصحراء الغربية غير شرعي و تنظر إلى جبهة البوليساريو على أنها حركة تحررية تناضل من أجل الحصول على استقلالها، يتهم المغرب الجزائر بخلق مشكلة الصحراء الغربية و الوقوف وراء صنع هذه الجبهة التي تشكل من وجهة نظره

مجرد حركة إرهابية.

تعكس التصريحات و التصريحات المضادة الصادرة من حين لآخر عن الجانبين الجزائري و المغربي بشأن قضية الصحراء الغربية مدى عمق الهوة الفاصلة بين الطرفين:⁽¹²⁾ فعلى سبيل المثال لا الحصر و في معرض رده على تصريحات رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بن كيران بثتها القناة الفرنسية الخامسة في أواخر فيفري 2013 ((كل العالم يعرف أنه لو أرادت الجزائر تسوية نزاع الصحراء الغربية في يوم واحد لفعلت))، انتقدت الحكومة الجزائرية بشدة هذه التصريحات ((إن تصريحات بن كيران لا تعكس فقط مشكلا في الرؤية السياسية لمشاكل المنطقة من قبل الطرف المغربي (...)) بل إنها تقوم على حجة مخادعة و أسباب مصنعة)). تزامنت الحرب الإعلامية مع ملاسناات بين مندوبي البلدين الدائمين لدى منظمة الأمم المتحدة خلال اجتماع اللجنة الأمامية الخاصة بعمليات حفظ السلام. فعلى إثر توجيه المندوب الجزائري انتقادات لاذعة للسلطات المغربية بخصوص إحالة 25 ناشطا صحراويا على محكمة عسكرية مغربية ((إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية المينورسو فريدة من نوعها، لكونها لا تتوفر على جهاز لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة و لم تستطع التدخل في قضية مخيم أكديم إيزيك؛ بسبب هذا القصور)). اعترضت المندوبة المغربية في اللجة بقوة ((ليس للجزائر أن تعطي دروسا للمغرب)).

تؤثر العلاقة الجدلية ذات الطابع الانفعالي بين الطرفين الجزائري و المغربي بأن قضية الصحراء الغربية ستظل إحدى العقد المتحكمة في مسار العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية تحديدا و العلاقات بين دول المغرب العربي الخمس عموما، مما يكرس استمرار الوضع القائم، لاسيما في ظل الدعم الفرنسي للطرف المغربي و عدم تحمس الولايات المتحدة في طي الملف نهائيا. كتب الباحث يحي زوبر بشأن دور معضلة الصحراء الغربية في إعاقه الاندماج المغاربي الإقليمي و دور القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة في استمرار الوضع القائم ((يعد النزاع في الصحراء الغربية من بين إحدى العقبات الرئيسية أمام الاندماج المغاربي الإقليمي، حيث أدى هذا النزاع إلى تفاقم العلاقات المتوترة أصلا بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة [الجزائر و المغرب]. و قد دفعت الاعتبارات الجيوسياسية كلا من الولايات المتحدة و أوربا إلى لعب دور أساسي في استمرار المأزق، بدلا من أن يصبح جزءا من الحل الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج المغاربي)).⁽¹³⁾

02- الولايات المتحدة الأمريكية و لعبة التوازن بين الجزائر و المغرب

بدافع براغماتي بحت، غالبا ما تراعي القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة في سياساتها تجاه المغرب العربي عنصر التوازن الاستراتيجي بين الجزائر و المغرب؛ بحكم الطابع المعقد و الحساس للعلاقات بين الدولتين الرئيسيتين في المنطقة؛ لعوامل معروفة (قضية الصحراء الغربية، مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار، التباين بين النظامين السياسيين... الخ)، إذ أن خصوصية العلاقة بين البلدين تفرض على الفاعلين الأجانب توخي قدرا من الحذر و التريث قبل الإقدام على أية خطوة تجاه المنطقة. و لأن الأمريكيين يدركون جيدا درجة تعقيد العلاقات الجزائرية - المغربية، فهم يسعون إلى انتهاج سياسة متوازنة، من خلال العمل

على تفادي كل ما من شأنه تأجيج الخلاف بينهما وعدم الجهر بتفضيل أحدهما على الآخر، لدرجة أنهم اعتادوا -من الناحية البروتوكولية- على جعل تونس المحطة الأولى لأي دبلوماسي أمريكي يزور المنطقة، ناهيك عن سعيهم إلى لعب دور الوسيط في قضية الصحراء الغربية التي تشكل نموذجا لهذه اللعبة، خصوصا بعد النقلة النوعية التي عرفت العلاقات الأمريكية الجزائرية منذ تولي عبد العزيز بوتفليقة السلطة،⁽¹⁴⁾ و هو ما يتضح من خلال تعاطيها مع هذه المعضلة.

لقد دفع فشل لوائح الأشخاص المعنيين بالاستفتاء المترتب عن التباين في وجهات نظر الفواعل المعنية أطراف النزاع إلى استئناف المفاوضات تحت راية الأمم المتحدة، توجت باتفاقية «هيوستن» في سبتمبر 1997، و التي تضمنت بدورها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، و تم تعيين مساعد للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بالصحراء الغربية و كمبعوث له إلى المنطقة، من أجل القيام بالمساعي الكفيلة بتقريب وجهات النظر المتباينة دون جدوى، مما فتح المجال أمام بروز بدائل أخرى و على رأسها خيار الحل الثالث:⁽¹⁵⁾ يتمثل هذا الخيار في منح الشعب الصحراوي حكما ذاتيا مؤقتا (05 سنوات) تحت السيادة المغربية على أن يتولى شؤون إدارته مجلس تنفيذي منتخب من طرف الصحراويين الواردة أسماؤهم في قوائم تحديد الهوية المضبوطة من طرف هيئة الأمم المتحدة (80 ألف نسمة). و يحق للصحراويين انتخاب مجلس تشريعي (برلمان). كما تعهد إلى سلطات الحكم الذاتي مسؤولية تدبير بعض الشؤون الداخلية للإقليم (الإدارة المحلية، الأمن، الضرائب، الصناعة، التجارة، الزراعة، التربية، الثقافة...) و الحيلولة دون وقوع أية محاولة انفصالية خلال المرحلة الانتقالية. بينما تتولى الحكومة المركزية المغربية قضايا الدفاع، الشؤون الخارجية و بعض القطاعات الداخلية الإستراتيجية (التعليم العالي، العملة، البريد و المواصلات...)، على أن يتوج انتهاء فترة الحكم الذاتي بإجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي بمشاركة جميع السكان القاطنين في الإقليم المحتل، بما في ذلك المغاربة المقيمين منذ 12 سنة، بيد أن هذا المشروع ولد ميتا، مكرسا بذلك حالة اللاسلم و اللاحرب في الصحراء الغربية.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تمرير المشروع (الحل الثالث) في صيغته النهائية لأنه يصب -بشكل أو بآخر- في مصلحة حليفها الاستراتيجي المغرب (إلحاق الإقليم الصحراوي بالمغرب)، غير أن تهرب الأخير من تطبيق اتفاق هيوستن (1997) و رفض جبهة البوليزاريو للمشروع باعتباره إطارا لإفراغ صيغة الاستقلال من مضمونها في مقابل التحسن الملحوظ في العلاقات بين واشنطن و الجزائر، لاسيما في مجال مكافحة ما يعرف بـ«الإرهاب الدولي» في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة، و عدم تخلي الأخيرة (الجزائر) عن التزاماتها تجاه القضية الصحراوية، على الأقل على المستوى الدبلوماسي و المعنوي، من خلال رفضها للوائح الأممية الرامية إلى تفادي تقرير مصير الشعب الصحراوي و غيرها من العوامل، دفعت بالإدارة الأمريكية إلى لعب دور الوسيط المحايد الساعي إلى حل نزاع لا غالب فيه و لا مغلوب.⁽¹⁶⁾ و(على الرغم من توجه [الولايات المتحدة] نحو الجزائر، إلا أنها حرصت على ما يبدو على أن لا يضر ذلك بعلاقتها مع المغرب،

ربما من أجل إبقاء الجزائر في حالة اضطرار للتحكم في التعامل معها⁽¹⁷⁾.

الموقف المتوازن للإدارة الأمريكية حيال القضية ورد على لسان ممثلتها في مجلس الأمن، غداة المصادقة على قرار مجلس الأمن الخاص بتعليق قضية تحديد الهوية، عندما صرحت بأن الطرفين المتنازعين (المغرب و جبهة البوليزاريو) يتقاسمان مسؤولية المآزق الذي آل إليه المخطط الأممي⁽¹⁸⁾. وهذا ما أكدت عليه الباحثة كريمة بن عبدالله غامبيي⁽¹⁹⁾ (يمكن الجزم (...)) بأن السياسة الأمريكية تجاه نزاع الصحراء الغربية تبحث (...) عن الحفاظ على التوازن بين أطراف الصراع و ضمان مصالحها في المغرب العربي⁽¹⁹⁾.

يعكس الموقف الأمريكي الراهن من القضية الصحراوية -إلى حد بعيد- لعبة التوازن التي تديرها واشنطن بامتياز بين الجزائر و المغرب الفاعلين الرئيسيين في المنطقة. فموقف الولايات المتحدة من القضية مرتبط بمصالحها الحيوية في المغرب الطرف المحتل و الحليف الاستراتيجي التقليدي الموثوق فيه، من خلال عدم تشجيعها لمبدأ تقرير المصير الذي من شأنه زعزعة استقرار النظام الملكي، من جهة، و بالعلاقات الممتازة التي أضحت تربطها بالجزائر، خصوصا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، باعتبارها شريكا استراتيجيا جديدا في المنطقة، عبر اعتمادها على سياسة أكثر حذرا اتجاه الاقتراح المغربي القاضي بإقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية و تأكيدها على أن الإقليم الصحراوي محل النزاع غير معني باتفاقية التجارة الحرة المبرمة مع المغرب عام 2004⁽²⁰⁾، مما أثار حفيظة المغرب الذي أشار إلى أن الولايات المتحدة بدأت تتخلى تدريجيا عن التزاماتها تجاه حليفها التقليدي في المنطقة.

من المؤكد أن الولايات المتحدة قدمت دعمها الكامل لمقترح الحكم الذاتي المغربي لعام 2007 بوصفه «اقتراحا جديدا و موثوقا» يمثل السجل الواقعي الوحيد في اتجاه حسم الصراع الذي عمر طويلا، مقابل إشارتها إلى عدم واقعية «خيار دولة صحراوية مستقلة»⁽²¹⁾. لكن الإدارة الأمريكية التي وجدت نفسها في وضع حرج نسبيا سرعان ما تراجع عن موقفها المؤيد للطرف المغربي؛ لأن مثل هذه الخطوة من شأنها تعريض الشراكة الإستراتيجية مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب للخطر، و تمثل خرقا للشرعية الدولية المتمثلة على الخصوص في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية الصحراء الغربية. فقد ورد في تقرير صادر عن كتابة الدولة الأمريكية في أكتوبر 2012 موجه للكونغرس⁽²²⁾ (إن الصحراء الغربية هي إقليم غير مستقل يطالب المغرب بسيادته عليه و هو موقف لا يقبله المجتمع الدولي (...)) إن منظمة الأمم المتحدة لا تعترف بالمغرب كقوة إدارية مسيرة للصحراء الغربية⁽²²⁾. ثم أن التنكر الأمريكي لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره قد يؤدي إلى استئناف العمل المسلح و بروز مقاتلين صحراويين أكثر تطرفا، مما قد يسهل انضمامهم إلى «فرع القاعدة في المغرب الإسلامي» و هو ما لا يصب في خانة المصالح الأمريكية و حلفائها في المنطقة بما في ذلك المغرب⁽²³⁾.

على الرغم من مبدأ الولايات المتحدة الراض لفكرة وجود دولة صحراوية مستقلة و انحيازها للطرف المغربي، من خلال تأكيد وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ملتقى من أجل المستقبل في مراكش (نوفمبر

(2009) «هذا مخطط (...) نشأ خلال إدارة كلينتون و تمت مناقشته إبان إدارة بوش و تبقى نفس سياسة الولايات المتحدة خلال إدارة أوباما (...) لا أريد أن يكون لأي أحد في المنطقة أو أي مكان آخر شك في سياستنا التي تبقى نفسها»⁽²⁴⁾ فضلا عن رسالة التأييد الموقعة من طرف 233 عضوا في الكونغرس الموجهة إلى الرئيس أوباما في نوفمبر 2009، إلا أن الأخير لم يعبر صراحة عن دعم بلاده لمخطط «الحكم الذاتي» المغربي في الرسالة الموجهة إلى الملك محمد السادس في جوان 2009، مكتفيا بتشجيع جميع الأطراف على مواصلة الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة.⁽²⁵⁾

يعتقد «جون إنتيليس» مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة فورد هام بأن الولايات المتحدة تجد نفسها في كثير من الأحيان في موقف حرج تجاه القضايا الخلافية بين الجزائر و المغرب، و على رأسها قضية الصحراء الغربية. و قد بدا ذلك جليا على مستوى منظمة الأمم المتحدة، حينما جرت محاولة إدراج لجنة حقوق الإنسان كجزء من التجديد الدوري لقوات المينورسو، حيث أيد الأمريكيون في البداية هذا المسعى، لكنهم تراجعوا عن موقفهم في آخر لحظة، تحت ضغط ملك المغرب الذي دعا الرئيس أوباما لزيارة المملكة. لذلك، تريد الولايات المتحدة الحفاظ على علاقات حسنة مع المغرب الذي تربطها به علاقات ممتازة في شتى المجالات، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بعلاقاتها مع الجزائر الحليف الاستراتيجي الجديد في مجالي الطاقة و مكافحة الإرهاب.⁽²⁶⁾ كتب الباحث «ويليام زرتمان» (William Zartman) من جامعة جونز هوبكينز (Johns Hopkins) الأمريكية بشأن الموقف الأمريكي الحقيقي من الصحراء الغربية قائلا بأن الولايات المتحدة تدعم سريا المغرب في صراعه مع جبهة البوليزاريو مع الحفاظ على مسافة معينة في موقفه من القضية⁽²⁷⁾ محل النزاع.

03- الانحياز الفرنسي للمغرب

يبدو أن السياسة الفرنسية تجاه أطراف معادلة الأزمة، قد ساهمت هي الأخرى في تعزيز موقع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة: مقارنة بواشنطن لم يتغير موقف باريس من أزمة الصحراء الغربية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ استمرت فرنسا في وفائها للمغرب، مما دفع بالرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز في مقابلة مع مجلة الموندو الإسبانية في عددها الصادر في ماي 2000، إلى التنديد بالسياسة الفرنسية الداعية إلى إقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية⁽²⁸⁾ «إن فرنسا أدت دورا غادرا و حاسما في انحراف عمل الأمم المتحدة التي كانت تعمل على إجراء الاستفتاء (...) إن اقتراح عنان هو فرنسي-مغربي بتغطية من الأمم المتحدة و يشكل إعلان حرب على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره»⁽²⁸⁾.

بدا الموقف الفرنسي المنحاز للمغرب أكثر جلاء أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك إلى المملكة في أكتوبر عام 2003، عندما أعلن إبان مأدبة عشاء أقيمت على شرفه في مدينة فاس، بأن «فرنسا تساند موقف المغرب من الصحراء الغربية و ستواصل مؤازرته على مستوى مجلس الأمن، و هذا ليس موجها ضد أحد (...) نحن نساند المغرب لأسباب كثيرة، و قد ساندناه في المجلس عند المصادقة

على القرار رقم 1495 حول الصحراء الغربية الذي يقضي بأنه لا يمكن قبول أية تسوية للنزاع لا ترضي كافة الأطراف (...) لقد أوضحت ذلك بصراحة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي تربطنا مع بلاده علاقات ودية حميمة و نحن نسعى أن تتواصل المفاوضات في روح من الانفتاح و التفاهم و التعاون مع السيد «جيمس بيكر» مبعوث الأمم المتحدة⁽²⁹⁾. من جهته، جدد الرئيس «فرانسوا هولند» في كلمة أمام البرلمان المغربي خلال زيارته للملكة مع أوائل أبريل 2013 موقف بلاده المؤيد للطرح المغربي بشأن أزمة الصحراء الغربية⁽³⁰⁾ (أرى أن الخطة التي قدمت عام 2007 من قبل المغرب التي تقترح منح حكم ذاتي للصحراء الغربية توفر أساسا ذا مصداقية لإطلاق المفاوضات⁽³⁰⁾).

تنطبق الفرضية التي مؤداها أن القوى المستفيدة من الوضع القائم (statu quo) تعمل على تثبيته بينما تسعى القوى الخالية الوفاض إلى تغييره على السياستين الأوربية-الفرنسية و الأمريكية تجاه أزمة الصحراء الغربية: يرى بعض المحللين السياسيين أن التوجه الأوربي بقيادة فرنسا الداعي إلى التعجيل بوتيرة حل النزاع الصحراوي يهدف أساسا إلى الإبقاء على مظاهر النفوذ الأوربي-الفرنسي في المغرب العربي في خضم اتساع حجم المنافسة الأوربية-الأمريكية على المنطقة؛ لأن طي الملف -من وجهة نظر الطرف الأوربي-الفرنسي- يعني سد إحدى الثغرات التي تمكن الطرف الأمريكي من التسلل و تمرير مشاريعه في المنطقة،⁽³¹⁾ (فلا يعقل أن تعطي فرصا للخصم من أجل تثبيت أقدامه و مواقعه...⁽³¹⁾).

لعل هذا ما يفسر رغبة الأوربيين في التعجيل بتسوية الملف، حيث ورد في مجلة المشاهد اللندنية في عددها الصادرة في جويلية 1996 بأن الأوربيين عبروا عن امتعاضهم و قلقهم من المغرب؛ بسبب اقتراحاته القاضية بتأجيل الاستفتاء و إعادة النظر في السجل الانتخائي و لجان ضبط الهوية مما يتعارض -من وجهة نظر الاتحاد الأوربي- مع إجراءات و مبادئ مخطط السلام في المنطقة. كما عبر وفد أوربي برئاسة مدير قسم المغرب العربي في البرلمان الأوربي غداة زيارته للمنطقة في ماي 2001 عن قلقه إزاء الأخطار المحتملة التي قد تنجم عن تجميد مسار السلام في الصحراء الغربية.⁽³²⁾

أما الأمريكيون فيبدو أنهم غير مستعجلين في إيجاد مخرج للأزمة، أي الإبقاء على الوضع الراهن في الصحراء الغربية طالما أنه لا يهدد مصالحهم؛ لأنهم لا يرغبون في فرض حل معين يضر بعلاقاتهم مع كل من الجزائر و المغرب.⁽³³⁾ لذلك لجأ أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى الضغط على إدارة الرئيس بوش الابن في سبيل إرجاء تثبيت الحل الثالث، على الرغم من أن أصدقاء المغرب رأوا بأن الوقت قد حان لفرض الحل الأمريكي مراعاة لتوازن علاقات واشنطن مع كل المغرب و الجزائر.⁽³⁴⁾ فعلى الرغم من تهديد السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة «جون بولتون» بإنهاء مهمة المينورسو في أبريل 2007 و الضغوط الممارسة من طرف أعضاء من الكونغرس^(*) على إدارة «جورج بوش» الابن لفرض مخطط الحكم الذاتي، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئا.⁽³⁵⁾ كما أن منظمة الأمم المتحدة و على الرغم من ما تتوفر عليه من وسائل و إمكانيات، إلا أنها أضحت غير قادرة على فرض إرادتها على أطراف النزاع ما لم يتوصل الأطراف المعنيون أنفسهم إلى حله.

ثالثا- من المستفيد من استمرار الوضع القائم؟

تشير التحركات الأمريكية المتنامية في المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين، من خلال أدوات وآليات الانتشار السياسية، الاقتصادية، العسكرية الأمنية، الكثير من التساؤلات المطروحة من طرف العديد من الملاحظين في ضفتي المتوسط الذين بدأ ينتابهم القلق بشأن الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة بشمال إفريقيا، معتقدين بأن الأمريكيين تحدوهم رغبة في الحلول محل النفوذ الفرنسي، حيث دعا وزير الخارجية الجزائري في 13 أفريل 2006 الولايات المتحدة إلى لعب دور أكبر وأكثر فعالية في المنطقة، عندما أعلن بأن فرنسا لم يعد لها نفس الثقل الذي تتمتع الولايات المتحدة في المنطقة.⁽³⁶⁾ و يبدو أن الجزائر ترغب في استثمار التنافس الأمريكي-الفرنسي للحصول على أكبر قدر ممكن من هامش المناورة المفقود غداة انتهاء الحرب الباردة في التعامل مع بيئتها الخارجية بما في ذلك قضية الصحراء الغربية.

لا مراء أن كلا من فرنسا و الولايات المتحدة يمثلان الطرفين الأساسيين المتنافسين على رسم الإستراتيجيات و تقديم المبادرات و المشاريع الهادفة أساسا إلى تعزيز النفوذ السياسي، الاقتصادي و العسكري في الضفة الجنوبية للمتوسط. و على الرغم من تعهدهما بضرورة الالتزام المشترك بتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة، إلا أنهما لم يتوصلا إلى إستراتيجية موحدة و متماسكة قابلة للتطبيق في هذا المجال، إذ غالبا ما يعمل الطرفان في تعاطيهما مع التحديات التي تعاني منه المنطقة -بما في ذلك قضية الصحراء الغربية- إلى انتهاج مقاربات خاصة و متباينة تعكس بجلاء التنافر -على الأقل جزئيا- بين طموحاتهما و مصالحهما.

التنافس الأمريكي-الأوروبي على المغرب العربي على الأقل على المستوى الاقتصادي بدا واضحا من خلال اتفاقية التبادل الحر المبرمة بين الولايات المتحدة و المغرب عام 2004، حيث صرح الوزير الفرنسي المفوض للتجارة الخارجية، بأن هذه الاتفاقية إنما تأتي على حساب تعميق العلاقات الاقتصادية الأوروبية-المغربية، موجها تحذيرا شديد اللهجة للمغرب⁽³⁷⁾ (لا يمكنكم القول بأنكم تريدون شراكة مع الاتحاد الأوروبي و في الوقت نفسه توقعون على اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. عليكم أن تختاروا)،⁽³⁷⁾ و صرح مسؤول فرنسي آخر قائلا بأن الشراكة المغربية الأمريكية تتناقض مع الشراكة المغربية الأوروبية.⁽³⁸⁾

في معرض رده على الانتقادات الأوروبية-الفرنسية قال الملك محمد السادس:⁽³⁹⁾ «نحن المغاربة مضطرون إلى عدم وضع البيض في سلة واحدة»، «يتعلق الأمر بمبادرة تكمل الاتفاقيات الموقعة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي و لا تحل محلها»، «إنه قرار يتعلق بسيادة المغرب» و«لولايات المتحدة -و هي بلد صديق- علاقات ممتازة مع المغرب». و أوضح وزير الشؤون الخارجية و التعاون المغربي الطيب الفاسي الفهري بأن الاتفاق الأمريكي-المغربي للتبادل الحر لا يتناقض مع تلك الموقعة سابقا مع شركاء آخرين؛ طالما تم إنجازها في إطار احترام أحكام المنظمة العالمية للتجارة.⁽⁴⁰⁾ التهجم الفرنسي على الاتفاق الأمريكي-المغربي للتبادل الحر أثار استنكار ممثل التجارة الأمريكية «روبرت زوليك» (Robert Zoellick) الذي قاد مفاوضات بلاده مع المغرب، عندما رأى في الموقف الفرنسي تعبيرا عن رؤية رجعية، مذكرا الفرنسيين بأن المغرب لم يعد مستعمرة فرنسية.⁽⁴¹⁾

لذلك، انتهزت الولايات المتحدة فرصة المتغيرات الدولية و الإقليمية التي عرفها العالم مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين لصالحها، و عملت على نقل ملف قضية الصحراء الغربية منظمة الوحدة الإفريقية (دائرة النفوذ الفرنسي) إلى منظمة الأمم المتحدة (دائرة النفوذ الأمريكي) و إدراجه ضمن المخطط العام للتسوية الأممية، أي سحب البساط من تحت أقدام فرنسا، و تاليا الإشراف الأمريكي على المفاوضات المباشرة بين المغرب و ممثلي جبهة البوليزاريو، مما يعني إمساك الولايات المتحدة بالملف الصحراوي إمساكا كاملا.⁽⁴²⁾ كتب محمد سالم الصوفي حول إحكام الولايات المتحدة قبضتها على ملف الصحراء الغربية عقب تحويله إلى المنتظم الأممي قائلا ((...إن الحل الثالث إنما هو حل أمريكي بحث و ما تعين «جيمس بيكر» ممثلا شخصيا للأمين العام إلا إدخال القضية إلى المرحلة الأمريكية)).⁽⁴³⁾

في الواقع، إن تخلي منظمة الوحدة الإفريقية عن ملف الصحراء الغربية لفائدة منظمة الأمم المتحدة، و تعيين مبعوثين أمميين يحملون الجنسية الأمريكية إلى المنطقة، يعكس بجلاء إصرار الولايات المتحدة على إبراز ذاتها كطرف وحيد قادر على وضع المخطط الأممي قيد التنفيذ في الصحراء الغربية، خصوصا بعد تبني مجلس الأمن لمشروع الحل الثالث السالف الذكر المقترح و المعدل من طرف «جيمس بيكر» (James Baker)، بطلب من مجلس الأمن، قبل طرح الملف مجددا (جانفي 2003) على طاولة المفاوضات.⁽⁴⁴⁾

إن استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بملف الصحراء الغربية من خلال انفرادها بتقديم أفكار و حلول إضافية و توضيحية في إطار مخطط التسوية الأممي للمعضلة قصد التوصل بمعية الفاعلين المعنيين بالنزاع إلى صيغة توفيقية مقبولة من طرف الجميع، إنما يندرج ضمن رغبتها الملحة في توظيف الأزمة الصحراوية من أجل التخلخل في منطقة المغرب العربي عبر فجوات صراع الأطراف المتنافسة، و على رأسها الصراع المغربي-الجزائري و تفويت الفرصة على فرنسا للاستفادة من مواقع نفوذها التي فقدتها.⁽⁴⁵⁾

عملت السياسة الأمريكية على استثمار ملف الصراع المغربي-الجزائري حول الإقليم الصحراوي، من أجل إحراز خطوات إضافية في عملية اختراق منطقة المغرب العربي،⁽⁴⁶⁾ حيث ظلت فرنسا لمدة طويلة و لأسباب تاريخية تحتكر إدارة الصراع حول هذه القضية التي كانت معروضة على منظمة الوحدة الإفريقية ذات الصلة الوثيقة بسياسة فرنسا المعروفة بنفوذها الواسع في القارة السمراء.⁽⁴⁷⁾ غير أن تحويل و عرض الملف على منظمة الأمم المتحدة بدل منظمة الوحدة الإفريقية التي اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية مما أدى إلى انسحاب المملكة المغربية من المنتظم الإفريقي، شكل الفرصة السانحة بالنسبة للولايات المتحدة من أجل الإمساك بالملف الصحراوي أو بالأحرى الحلول محل فرنسا في إدارة التناقضات الجزائرية-المغربية، بالاعتماد على لعبة التوازن بين الفاعلين الرئيسيين في المنطقة

تهدف الولايات المتحدة من خلال سياستها الحالية إزاء الصحراء الغربية المتمحورة أساسا حول تحقيق نوع من التوازن بين المغرب و الجزائر، و عدم استعجال تسوية الأزمة إلى «ضرب عصفورين بحجر واحد»: الأول، الظهور بمظهر الطرف القادر على لعب دور الوسيط غير المنحاز للحصول على ترقية و استرضاء

الأطراف المعنية بالنزاع، حيث استجابت جبهة البوليزاريو عام 2004 للطلب الأمريكي القاضي بإطلاق سراح 404 أسير حرب مغربي،⁽⁴⁸⁾ و الثاني، ربح المزيد من الوقت من أجل توظيفها كورقة للمساومة و الضغط على الطرفين الجزائري و المغربي، و إجبارهما على تقديم التنازلات المطلوبة في اتجاه تمكينها من تحقيق المزيد من المكاسب في المنطقة، فهي⁽⁴⁹⁾ تضع نصب عينيها كل المستجدات و المصالح في أثناء تعاملها مع ملف الصحراء الغربية⁽⁴⁹⁾.

يبدو أن عدم فصل الولايات المتحدة في نزاع الصحراء الغربية لا يعود إلى عجزها، بل لبراغماتيتها القاضية بالحفاظ على علاقاتها المتميزة مع المغرب و الجزائر. فالأول حليف استراتيجي تقليدي و الثاني شريك استراتيجي جديد في مجال مكافحة الإرهاب، و من ثمة فهي غير مستعدة للتضحية بأحدهما. ثم أن لعبة التوازن العاكسة لهذا التوجه، ليست في واقع الأمر سوى أداة/وسيلة إغواء للطرفين الجزائري و المغربي لكسب ود و انحياز الإدارات الأمريكية المتعاقبة⁽⁵⁰⁾ إجبارهما على تقديم المزيد من التنازلات التي تصب في خانة المصالح الحيوية للولايات المتحدة، مما يعزز طموحاتها في الحصول على موطن قدم في المنطقة.

رابعا- السيناريوهات المستقبلية

سيتم في المحور الرابع و الأخير من هذا المقال القيام بمحاولة لاستشراف السيناريوهات/المشاهد المحتملة لمستقبل النزاع في الصحراء الغربية على المدى المتوسط (من 05 إلى 20 سنة) في إطار تفاعلاته مع الأطراف الفاعلة و على رأسها الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الممسك بالملف الصحراوي و المتمثلة (السيناريوهات) في الاتجاهي (الامتدادي)، التشاؤمي (غير المرغوب فيه) و التفاؤلي (المأمول)، على أن يتم الاستناد في رسمها على بعض المعطيات و الفرضيات و تداعياتها المستقبلية على ملف النزاع في الصحراء الغربية.

السيناريو الاتجاهي

يقوم على أساس أن المستقبل هو عبارة عن صور أو مشاهد اتجاهية ليست في واقع الأمر سوى امتدادا للماضي و الحاضر، أي أن المستقبل هو امتداد للتطور التقليدي و التدريجي للأحداث انطلاقا من الماضي مروراً بالحاضر و انتهاء بالمستقبل. هذا لا يعني أن الفرضية الاتجاهية/الخطية ستكون دوما صحيحة، بل يجب أخذ بعين الاعتبار عنصر الانقطاع بدل الاستمرار، لاسيما عندما يتعلق الأمر بأزمات مفاجئة لم تكن في الحسبان، مما يفضي إلى مستقبلات غير متوقعة⁽⁵¹⁾ قد تتسبب فيما يعرف -على حد تعبير المفكر المستقبلي «ألفن توفلر»- بـ «الحيرة النفسية» أو «صدمة المستقبل»، أي أنه⁽⁵²⁾ يفترض بأن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، و أن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد⁽⁵²⁾. بمعنى أن الصورة المستقبلية للنزاع في الصحراء الغربية حتى و إن طرأت عليها بعض التغيرات، إلا أنها لن تكون مختلفة كثيرا عما هي عليه الآن، و هذا استنادا إلى افتراض أساسي قائم على أساس استمرار الوضع القائم.

يكنم الافتراض الأساسي بالنسبة لهذا السيناريو في غياب أي حل في الأفق لأزمة الصحراء الغربية، فمنذ أن أحيل النزاع على جدول أعمال مجلس الأمن عام 1991، باءت كل محاولات منظمة الأمم المتحدة، من

خلالها مبعوثيها («جيمس بيكر»، «بيتر فان وولسون»، «كريستوفر روس» وغيرهم ...) إلى المنطقة بالفشل. فقد بات النزاع، بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، مكلفا بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة التي أنفقت أكثر من 700 مليون دولار على بعثة المينورسو، و تبين بجلاء أن الطرفين المباشرين للنزاع (المغرب و جبهة البوليزاريو) أضحيا جزأين من تسوية المشكلة، و أن الولايات المتحدة، غير قادرة حتى الآن على فرض مقاربة معينة⁽⁵³⁾ على الأطراف المعنية.

إن المبدأ الأمريكي الراض لفكرة و جود جمهورية صحراوية مستقلة تابع ليس فقط من انحياز العديد من الدوائر السياسية الأمريكية للطرف المغربي، و إنما أيضا من اعتقادها بأن دولة صغيرة مستقلة ستكون مصدرا لعدم الاستقرار، ليس فقط بالنسبة لدول المغرب العربي و لكن أيضا بالنسبة لأوروبا، و ستكون ملجأ آمنا للإرهابيين. قال الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن⁽⁵⁴⁾ «لم أقتنع يوما بأن الاستقلال سيضمن مستقبلا أفضلًا لسكان الصحراء الغربية (...). مثل هذه القيادة السياسية الموجودة الآن غير محبذة و تبدو في كثير من الحالات غير صحراوية أصلا...»⁽⁵⁴⁾.

في نفس الاتجاه كتب إبراهيم سعيدي أستاذ محاضر في العلاقات الدولية بجامعة بجامعتي لافال (Laval) و شيربروك (Sherbrooke) بكندا و مستشار سابق لدى كلية دفاع الناتو بروما و المعروف بأدبياته السياسية المنحازة للمغرب⁽⁵⁵⁾ «قناعة بأن الاستقلال سيخلق دولة فقيرة و ضعيفة ستضطر إلى تحدي قوى و أطماع جيرانها. إن الموارد المحدودة (السمك و الفوسفات) و الطبيعة القبلية للشعب الصحراوي ستؤدي على الأرجح -في حالة الاستقلال- إلى خلق صومال جديدة أو تيمور شرقية أخرى على ضفة المحيط الأطلسي في شمال إفريقيا. و يبدو أن دولة البوليزاريو ستكون تابعة للجزائر المتأثرة بتحالفاتها القديمة مع الأنظمة الثورية. بالإضافة إلى ذلك، يسبب خيار الاستقلال عدة أزمات، من حيث توالد الدول لأنه سيغذي النزعة الانفصالية في الجزائر و ليبيا و دول أخرى»⁽⁵⁵⁾. فتمسك الأطراف المعنية بالنزاع بمواقفها، و عدم قدرة أو بالأحرى عدم رغبة الولايات المتحدة في طي الملف نهائيا «لغاية في نفس يعقوب»، يؤشر على أن الوضع القائم (لا غالب و لا مغلوب) في الصحراء الغربية سيستمر لسنوات ليست بالقليلة، فمن العبث -حسب تقرير أمريكي خاص- الاعتقاد بأن معضلة الصحراء الغربية هي مجرد حالة عرضية و أن حلها النهائي سيتم في المستقبل القريب.⁽⁵⁶⁾

لذلك، ستستمر الولايات المتحدة المحتكرة لملف النزاع في الصحراء الغربية في توظيف لعبة التوازن بين الجزائر و المغرب لأطول فترة ممكنة، طالما بقي الوضع الراهن في المنطقة على حاله، فالمغرب لم يفقد تأثيره و أهميته الإستراتيجية، و سيبقى فاعلا أساسيا في تركيبة سياسة الولايات المتحدة.⁽⁵⁷⁾ أما بالنسبة لمستقبل العلاقات الأمريكية-الجزائرية، فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن⁽⁵⁸⁾ «ستواصل الولايات المتحدة اعتمادها على الجزائر، باعتبارها شريكا ذا مؤهلات وقيمة عالية في مجال مكافحة الإرهاب و في اتجاه «تجسيد هدفنا» المشترك الكامن في ترقية الديمقراطية و تحقيق الازدهار في المنطقة و العالم ككل»⁽⁵⁸⁾. كما

سيظل إتحاد المغرب العربي الذي يعاني الجمود منذ تأسيسه في فيفري 1989 غير فاعل، طالما أن الدول الأعضاء في الإتحاد مقتنعة بأن الصراع في الصحراء الغربية يشكل العقبة الأساسية أمام الاندماج الاقتصادي والسياسي المغربي. فمعضلة الصحراء الغربية كانت دوماً و لا تزال و ستظل تضع دول المغرب العربي في مفترق الطرق، و تعيق مسألة اندماجها الإقليمي و مسيرتها الوحودية. (***)

02- السيناريو التشاؤمي

يستند هذا السيناريو غير المرغوب فيه على افتراضين أساسيين يتمثل الأول في احتواء تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» للمقاتلين الصحراويين»، حيث يرى البعض أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة و سياستها المغربية حل معضلة الصحراء الغربية كجزء من جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا و الساحل؛ لأن بعض قواعد بيانات المركز الوطني لمكافحة الإرهاب تفيد بأن «فرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي» و جماعات متطرفة أخرى بصدد توسيع مجال نفوذها في المنطقة، و لن تجد صعوبة في إقناع عناصر البوليزاريو، من أجل الانضمام إلى صفوفها.⁽⁵⁹⁾

في ذات السياق، يعتقد بعض خبراء الإرهاب بأن الإشاعة القائلة بوجود علاقة بين الإرهاب و البوليزاريو ستتحول لا محالة إلى حقيقة، و حجتهم في ذلك أن اللاجئين في مخيمات البوليزاريو لديهم قابلية للفكر الجهادي؛ لأنهم يفتقدون للأمن الذي يعتمد قبل كل شيء على تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية. فاللاجئون الصحراويون محرومون من حقوقهم و يعيشون في ظروف مزرية و يعتمدون على المساعدات الدولية لسد حاجياتهم الأساسية، بدون أي أمل في غد أفضل. كما أن الصحراويين الصغار الذين ولدوا و ترعرعوا في مخيمات اللاجئين يواجهون خطر الانتماء إلى الجماعات و التنظيمات الإجرامية و الإرهابية، حيث بينت وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بأن 90% من أعضاء عصابات المخدرات الناشطة في الصحراء و الساحل الإفريقي المقبوض عليهم في ديسمبر 2010 جاؤوا من مخيمات اللاجئين الصحراويين.⁽⁶⁰⁾

إن إشكالية الإرهاب في الساحل الإفريقي -من المنظور المغربي- لا يمكن معالجتها بمعزل عن قضية الصحراء الغربية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة؛ ثمة فكرة يجري تداولها في الخطاب السياسي الملكي مؤداها أن جبهة البوليزاريو التي كانت خلال الحرب الباردة عبارة عن حركة عالم- ثالثة محسوبة على المعسكر الشرقي، هي بصدد التحول إلى حركة إسلامية-إرهابية؛ بحكم احتكاكها و تعاملها الوثيق مع عناصر «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، الأمر الذي دفع الحكومة المغربية إلى السعي نحو إقناع واشنطن بأن ما تقوم به جبهة البوليزاريو هو الإرهاب بعينه و لا علاقة له بالمقاومة، من خلال محاولة الربط بين «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، لكن وزارة الخارجية الأمريكية ما زالت ترفض الطرح المغربي⁽⁶¹⁾ الذي يستند -رغم أنه لا يحظى بإجماع المحللين المهتمين بالمنطقة- إلى بعض الحقائق و التطورات:⁽⁶²⁾

أ- إمكانية تأثر الشباب الصحراوي بالخطاب الديني الراديكالي، مما قد يدفع بعضه إلى الانضمام فردياً إلى الحركات الإسلامية المتطرفة.

ب- التعاملات الاقتصادية (أغلبها غير شرعي) بين عناصر صحراوية قريبة أو ليست قريبة من جبهة البوليزاريو، مع عناصر ذات صلة «بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي».

ج- التعاون الحاصل بين عناصر صحراويين و آخرين منتمين إلى «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي».

كما أشار تقرير أمريكي خاص إلى أن الصحراء الغربية التي تتوفر على موقع استراتيجي جيد مقابل عدد قليل من السكان و موارد محدودة (السمك و الفوسفات)، معرضة للوقوع تحت سيطرة «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» و الجماعات السلفية المسلحة الأخرى، و ستظل مصدر توتر للعلاقات الجزائرية-المغربية، بل يمكن أن تتحول إلى صومال جديدة على ضفاف المحيط الأطلسي.⁽⁶³⁾ و يرى «يونا الكسندر» (Yonah Alexander) المختص في مجال الإرهاب، بأن الشبكات الإرهابية في منطقة الساحل التي أضحت تضم عناصر من جبهة البوليزاريو تمثل في الوقت الحالي و في المستقبل القريب أخطر تهديد إقليمي و عالمي.⁽⁶⁴⁾

إن استمرار الوضع القائم (حالة اللاسلم و الاحرب) في الصحراء الغربية بمباركة الولايات المتحدة التي يبدو أن لها مصلحة في ذلك، من شأنه منح فرصة إضافية «لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، من أجل التوسع و فتح آفاق رحبة في المنطقة، من خلال العمل على إغراء و تاليا تجنيد عناصر البوليزاريو المتشددين الذي فقدوا الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع في صفوفها، الأمر الذي يغذي قوس عدم الاستقرار الممتد من البحر الأحمر و الذي من المتوقع أن يصل إلى المحيط الأطلسي.

أما الافتراض الثاني فيكمن في توتر العلاقات الجزائرية-المغربية، إذ من العبث التسليم بأن الوضع القائم (Statu quo) المتمثل في حالة اللاسلم و الاحرب في الصحراء الغربية سيستمر إلى ما لا نهاية، و ليس ثمة أي معطيات تبشر بحل في الأفق، رغم الجدية الظاهرية التي تبديها الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، خصوصا في ظل تمسك طرفي اللعبة بموقفيهما، إذ أن قضية الصحراء الغربية هي قضية «حياة أو موت» بالنسبة للمغرب، و قضية تحرر و تقرير مصير بالنسبة لجبهة البوليزاريو.⁽⁶⁵⁾ صحيح أن انفجار الوضع في الصحراء الغربية لا يصب في خانة مصلحة الجزائر و المغرب اللذين- بحكم الطابع الحساس لعلاقتهما- يراقبان عن كثب و يحذرون شديد تطور مجريات الأمور في المنطقة، لكن الثابت تاريخيا أن التوترات بين دول الجوار عادة ما تخرج عن مجال السيطرة، في حالة بروز متغيرات داخلية على الأرجح ذات توجهات راديكالية، تكون سببا في جر الدول المتنازعة نحو الانفجار بعيدا عن السياسات المتزنة و حسن الجوار، مثلما حدث بين الهند و باكستان.⁽⁶⁶⁾

لذلك، فإن شروع كل من المغرب و الجزائر خلال السنوات الأخيرة في سباق غير معلن للتسلح، من خلال -و على سبيل المثال لا الحصر- إقدام الأولى على اقتناء 24 طائرة حربية أمريكية متطورة من نوع «أف-16» بقيمة 2.4 مليار دولار، كرد فعل على شراء الثانية لطائرات حربية روسية من نوع «ميغ-29»،⁽⁶⁷⁾ يعزز من إمكانية حدوث مواجهة مسلحة بين البلدين، لاسيما في ظل تمسك الطرفين بمواقفهما من قضية الصحراء الغربية. فوفقا لنموذج «ريتشاردسون» لسباق التسلح، فإن شروع دولتين، تربطهما علاقة صراع لأسباب

معينة، في سباق للتسلح سيفضي إلى بديلين: إما الحرب أو التوازن، وهذا بناء على عاملين أساسيين يتمثلان في المستوى التسليحي للخصم و العبء الاقتصادي للتسلح.⁽⁶⁸⁾ كتب الباحث الفلسطيني وليد عبد الحي بشأن إمكانية اندلاع نزاع مسلح بين المغرب و الجزائر مستقبلاً⁽⁶⁹⁾ و مما يثير القلق أن حجم الإنفاق الدفاعي لكل من البلدين يتصاعد بشكل يوحى و كأنهما يستعدان لجولة صراعية، فقد ارتفع معدل إنفاق الجزائر من 3,6 مليار دولار عام 2006 إلى 9,8 مليار عام 2012، بينما ارتفع الإنفاق في المغرب من 2,4 مليار إلى 03 مليار دولار⁽⁶⁹⁾، الأمر الذي قد يدفع بجبهة البوليزاريو في حالة عدم حصول أي تقدم في مفاوضاتها مع المغرب إلى استئناف القتال، حيث هدد وزير الدفاع الصحراوي محمد الأمين بوهالي في شهر مارس 2011 بالعودة إلى حمل السلاح، مضيفاً⁽⁷⁰⁾ «نحن الآن أمام حلين: إما الحصول على الاستقلال أو العودة إلى الحرب؛ لأنه مر وقت طويل و لم يحدث أي تقدم بالنسبة للقضية الصحراوية»⁽⁷⁰⁾ كما عبر وفد أوربي برئاسة مدير قسم المغرب العربي في البرلمان الأوربي غداة زيارته للمنطقة (ماي 2001) عن قلقه إزاء الأخطار المحتملة التي قد تنجم عن تجميد مسار السلام في الصحراء الغربية.⁽⁷¹⁾

03- السيناريو التفاوضي

يتكئ هذا المشهد على افتراض أساسي يكمن في طي ملف قضية الصحراء الغربية، فلا جدال في أن حل مشكلة الصحراء الغربية يمثل أهمية قصوى بالنسبة للمغرب العربي الذي سيظل مستقبلاً مرتبباً بتسوية هذه المعضلة، وهذا ما أشار إليه علي أحميدة أستاذ العلوم السياسية في جامعة نيو إنغلاند، حينما قال بأن الأزمة العصبية في شمال إفريقيا تكمن في قضية الصحراء الغربية التي شلت المنطقة و رهنت مستقبلها⁽⁷²⁾ و لازالت تشكل العائق الأساسي أمام تجسيد طموح الشعوب المغربية (الاتحاد المغربي)، حيث كتب «كرستوفر هيمر» (Christoher Hemmer) في هذا الخصوص⁽⁷³⁾ «ربما تعتبر قضية الصحراء الغربية الحجرة العثرة الوحيدة و الأهم أمام المزيد من التعاون الإقليمي»⁽⁷³⁾ و لأنها تمثل العامل الأساسي المعيق و عنصر إحراج حقيقي للبيئة الخارجية في تفاعلها مع الطرفين الرئيسيين (الجزائر و المغرب) المعنيين بالنزاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مصلحة الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الأقوى في المعادلة، هي طي الملف نهائياً. فمصلحة أمريكا لا تكمن في الصراع القائم في حد ذاته، بقدر ما تتمثل في علاقاتها مع الدولتين المتنافستين.⁽⁷⁴⁾

لذلك، ثمة من يرى بضرورة فرض مقارنة معينة على الأطراف المعنية المتشعبة بمواقفها المتضاربة تفضي إلى حل المشكل بصفة نهائية. يجدر هنا التذكير بقرار سابق لمجلس الأمن صادر عام 2003 الذي أكد فيه على أنه سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية، في حالة إذا لم تتوافق على أسس خاصة بها للتسوية، و هو ما أعتبر آنذاك بمثابة ورقة ضغط من هيئة الأمم المتحدة على المغرب و الجزائر تحديداً، من أجل إجبارهما على البحث بصورة ثنائية عن تسوية لهذه الأزمة دون تدخل من المنتظم الدولي. ثم أن التدخل الدولي لحسم هذا النزاع سيكون لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات، و يستجيب للمصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة، و لعل هذا ما يفسر حجم الاستنزاف الحاصل في

الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري و السمك المغربي... الخ) جراء العديد من الاتفاقيات المصحفة⁽⁷⁵⁾ في حق الشعوب المغاربية.

في المقابل هناك من يعتقد بأن أحد الأطراف المعنية سيضطر في نهاية المطاف إلى التنازل عن موقفه المتشدد أو على الأقل إبداء قدر معين من الليونة حيال النزاع، تحت تأثير استنفاد الطاقة و الملل، أو بفعل حدوث متغير ما على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، مثلما جرى في كثير من الحالات المماثلة، مما قد يشكل خطوة هامة في اتجاه احتواء المعضلة. فتنازل المغرب عن موقفه القاضي باعتبار الصحراء الغربية جزءاً لا يتجزأ من كيانه الإقليمي، من خلال اقتراحه لمبدأ «الحكم الذاتي» في عام 2007، المرحب به من طرف الولايات المتحدة و مجلس الأمن، يندرج ضمن ذات السياق، على الرغم من أنه يشكل -من وجهة نظر جبهة البوليزاريو مجرد «ذر للرماد في العيون» أو أداة ضغط على المجتمع الدولي، لتجسيد مشروع «مغربية الصحراء» على أرض الواقع.⁽⁷⁶⁾

في الواقع، من الصعب استمرار الوضع القائم (Statu quo) إلى ما لانهاية أو الحفاظ على لعبة التوازن النسبي بين الجزائر و المغرب الممارسة من طرف الولايات المتحدة في تعاملها مع ملف القضية. ثم أن البيت الأبيض الأمريكي سيجد نفسه مجبراً على حسم موقفه، في حالة انفجار الوضع في المنطقة، لصالح طرف معين على حساب الطرف الآخر، مثلما عودتنا عليه واشنطن في كثير من الحالات،⁽⁷⁷⁾ و هو ما لا يصب بالتأكيد في خانة مصالح الولايات المتحدة. لذلك، أوصى التقرير الخاص حول الإرهاب في شمال، غرب و وسط إفريقيا الصادر في جانفي 2012 عن معهد بوتوماك للدراسات السياسية (Potamic Institute for policy Studies) إدارة الرئيس باراك أوباما بضرورة المساهمة بفعالية، من أجل حل أزمة الصحراء الغربية المعرقلة للتعاون الأمني و الاقتصادي في المغرب العربي و الساحل الإفريقي و المتسببة في الشرخ الموجود بين أهم دولتين فاعلتين في المنطقة.⁽⁷⁸⁾ و عليه، يتبدد احتمال حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين الجزائر و المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، لاسيما و أن كلاهما لا زالا يتذكران حرب الرمال لعام 1963 و نتائجها الوخيمة، ثم أن جني ثمار مسار التقارب بين دول المغرب العربي و تحقيق التكامل الإقليمي مرهون بطي ملف النزاع في الصحراء الغربية بصفة نهائية.

الخاتمة

يستنتج مما سبق إن تكريس حالة اللاسلم و اللاحرب (الأمر الواقع) في الصحراء الغربية منذ وقف إطلاق النار (1991)، ليس مرده إلى تصلب موقفي المغرب و جبهة البوليساريو، وعجز المنظمات الدولية و الإقليمية في مساعيها الرامية عن إيجاد حل سلمي و مرضي للطرفين المتنازعين فحسب، بل و أيضاً إلى التدخلات الخارجية و في مقدمتها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية مراعاة لمصالحهما الحيوية في الضفة الجنوبية للمتوسط. ثم أن عدم الفصل في النزاع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسي في النظام الدولي الحالي و الطرف المستأثر بملف القضية و القادر أكثر من غيره على فرض مقاربة معينة على

الأطراف المعنية بالنزاع، لا يعود إلى عجزها بل إلى عدم اكتراثها أو على الأقل عدم تحمسها ما دام أن استمرار الوضع القائم لا يضر بمصالحها، بل قد يفيدها في الحصول على المزيد من المكاسب عبر حسن توظيفها للأزمة وإدارتها للتناقضات بين الفاعلين الرئيسيين (الجزائر و المغرب) المتهافتين بشتى الطرق إلى كسب ودها طمعا في انحيازها، مما يسمح لها من تعزيز نفوذها و اكتساب موطن قدم في شمال إفريقيا التي ظلت تاريخيا منطقة نفوذ خالصة لحلفائها الأوروبيين و على رأسهم فرنسا.

الهوامش:

- (67)- **Carol Migdalovitz, op cit, p. 19.**
- (68)- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن 2002، ص 45.
- (69)- وليد عبد الحي، تقرير حول الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 04.
- (70)- مجلة المجتمع، العدد 1943، الصادر في 18 مارس 2011، الكويت، ص 08.
- (71)- محمد سالم الصوفي، مرجع سابق، ص 208.
- (72)- www.aljazeera.net قناة الجزيرة، برنامج: اهتمام واشنطن بمنطقة الساحل و شمال إفريقيا، 28 ماي 2013 :
- (73)- **Hemmer Christopher, U.S policy towards north africa:three overarching themes, middle east policy, winter 2007,14, 4 proquest central, p. 58**
- (74)- **William Zartman, op cit, p. 239**
- (75)- مساوي عادل و عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية، في العالم الإسلامي..عوامل النهضة و أفاق البناء، الإصدار الرابع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة 2010، ص 386.
- (76)، (77)- **William Zartman, op cit, p. 240**
- (78)- **to the 11/Yonah Alexander, terrorism in north, west and central Africa from 9 Arab spring, op cit, p. 07**